المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية . المجلد:57، العدد:05، السنة:2020، الصفحة: 565-584

سيادة الدولة الوطنية بين أزمة الاندماج الاجتماعي والتكامل الإقليمي

The Sovereignty of the National State between the Crisis of Social Fusion and the Economic Integration

فيروز عيمور *

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

f.aimour@univ-dbkm.dz

تاريخ الارسال:30-04-2020 تاريخ القبول:02-10-2020 تاريخ النشر: ديسمبر 2020

الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية واقع سيادة الدولة الوطنية في عالم سمته الأساسية التناقض والتجاذب، فمن جهة تواجه الدول أزمة الاندماج الاجتماعي، في حين تتجه دولا أخرى نحو التكتل والتكامل في تجمعات إقليمية أين كان للعولمة بكل أبعادها الدور الكبير في بروز هذه التوجهات، وعلى الرغم من الأسس التي قام عليها مبدأ السيادة منذ مؤتمر واستفاليا، والمتمثلة أساسا في السلطة المطلقة داخليا وحق التصرف بكل حرية ودون أي إكراه خارجي، جاءت هذه الدراسة لتحليل الواقع الذي آل إليه هذا المبدأ في عالم معولم، أين لم يعد للحدود السياسية الدور الفعال في الفصل بين ما هو داخلي-محلي، وبين ما هو خارجي.

الكلمات المفتاحية:

السيادة؛ العولمة؛ أزمة الاندماج الاجتماعي؛ الإقليمية؛ الإقليمية الجديدة.

Abstract:

This research paper deals with the reality of the sovereignty of the national state in a world characterized in its basis by contradiction. On one hand, countries are facing the crisis of social fusion, and on the others hand, countries are moving towards the bloc and the integration regional groups Where globalization had the big (major) role in the appearance of this paths, and despite the Basis on which the principle sovereignty was established since the Westphalia Conference internally, and the right to behave freely externally. This study come to analyse the reality that take us to a globalized world where there are no political borders on separate between what is internal (local) and what is external.

Keywords:

Sovereignty; Globalization; The Crisis of Social Fusion; Regional; New Regional.

***المؤلف المرسل: فيروز عيمور**

مقدمة:

صاحب نهاية الحرب الباردة بروز العديد من التحولات القيمية التي مست المجموعة الدولية، والتي انعكست في التغير الذي مس العديد من المسلمات في العلاقات الدولية، ومنها مبدأ السيادة؛ فبعد القداسة التي أحيط بها هذا المفهوم

منذ مؤتمر واستفاليا،[1] ظهرت السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة بصيغة جديدة تختلف في مضمونها عن المفهوم الذي قامت عليه، حيث اتجه مفهوم السيادة نحو منحى جديد لاسيما بعد أن عانت العديد من الدول من أزمة الاندماج الاجتماعي المصاحبة لعملية التفكك ليرتبط مصير دول أخرى بالتكامل والتكتل الذي انضمت إليه، وقد كان لعملية التكتل هذه الدور الحاسم في تدشين واقع جديد قائم على التضامن بين الدول اتجاه الأخطار الخارجية خصوصا وأن القرن الواحد والعشرون هو قرن كل أطياف المفارقة، فالمرحلة الراهنة تتسع لكل التناقضات، حيث تتعايش فيها المفارقات الكبرى، إنها مرحلة التواصل والانقطاع... التعددية والاندماج... الرفاهية والمجاعة... السلم والحرب... الأيديولوجية ونهايتها... العالمية والمحلية... التضامن الإقليمي والتجزئة القطرية... إنه بتعبير أكثر اختزالا، عصر تعايش الأطروحة ونقيضها.[2] وهذا ما جعلنا نتساءل حول أوجه التأثير على سيادة الدول الداخلية والخارجية في ظل التحولات الدولية الراهنة، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف واجه مبدأ السيادة عالم الحدود المائعة؟ بمعنى آخر لماذا شهدت بعض الدول بعد نهاية الحرب الباردة تفككا لوحدتها، في حين اتجهت أخرى لتتكامل فيما بينها؟ وما هو موقع السيادة الوطنية في كل من الاتجاهين؟

وفي محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد الفرضيات التالية:

- ✓ ساهمت العولمة بكل أبعادها في جعل سيادة الدولة الوطنية تتأرجح بين ما يفرضه الواقع الدولي وما أفرزه واقعها المحلي.
- ✓ تزداد هشاشة الدولة وتضعف سيادتها كلما كانت عرضة لأزمة الاندماج الاجتماعي.
- ✓ ارتبط وجود التكتلات الإقليمية بالتخلي عن مفهوم السيادة المطلقة للدولة الوطنية.

وتكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع من خلال الطروحات الجديدة التي فرضها الواقع الدولي بعد تصاعد موجة العولمة، والتي جعلت منحى الدول يختلف من منطقة لأخرى تبعا لمقتضيات التحديات المطروحة أمامها، وعليه سعت هذه الورقة البحثية لدراسة هذا الاختلاف، ناهيك عن أثر هذا الأخير على السيادة باعتبارها مبدأ مقدسا مميزا لمفهوم الدولة الوطنية منذ مؤتمر واستفاليا في 1648.

وقد تم اتباع المنهج التاريخي نظرا لدراسة السيادة من جانب تاريخي كما نطّر لها جون بودان، لننتقل بعدها عبر محطات تاريخية مختلفة محاولين معالجة التغير الطارئ على هذا المفهوم. كما تم اعتماد المنهج المقارن في هذه الدراسة اعتبارا من التوجهات المختلفة للدولة الوطنية (التفكك والتكامل)، والتي كانت لها انعكاسات متباينة على مفهوم السيادة.

وفي سبيل معالجتنا للموضوع تم التطرق أولا إلى مفهوم السيادة وأهم خصائصها، لنعرج بعدها على الموقع الذي اتخذته _السيادة_ بين عمليات التفكيك التي طالت الدول، أو شبكات الاندماج الإقليمي التي انخرطت فيها الدول.

المبحث الأول: السيادة الوطنية في عالم معولم: نحو إلغاءالحدود بين المحلي والعالمي.

---

[1] لطالما نظر دارسي العلاقات الدولية إلى معاهدة واستفاليا المنعقدة في 1648 على أنها منعطف تاريخي ونقطة تحول مهمة في تاريخ العلاقات الدولية نتيجة المبادئ التي كرستها، والتي منها تحول الإمارات الإقطاعية إلى دول سياسية، ما جعل العديد من الدارسين يربطون بين هذه الحقبة وبين ظهور السيادة الوطنية، نقلا عن:

عبد الله بن جبر العتيبي، "**العولمة وسيادة الدولة الوطنية: بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، المجلد 2009، العدد 23، صيف 2009، ص 76.

[2] إدريس هانئ، المفارقة والمعانقة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2001، ص 15.

لقد أسست معاهدة واستفاليا لمفهوم الدولة القومية، وهو أحد المفاهيم السياسية المركزية المحدة لهوية الكيانات البشرية في العالم الحديث، حيث كانت البداية الحقيقية لقيام الدولة الأمة أو الدولة القومية فيها ككيان يجتمع فيه المواطنون بصفتهم شعبا وليسوا طوائف، رغم هذا بّين الواقع الدولي بعد انهيار جدار برلين حقائق جديدة تتعارض من حيث المبدأ مع ما نظّر له جون بودان، إذ أفرزت الساحة الدولية صعود ظاهرة العولمة التي بدورها قلبت كل المفاهيم السابقة بما فيها قدسية السيادة. وعليه سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق أولا لمفهوم السيادة، لننتقل بعدها للحديث عن العولمة وأهم انعكاساتها على الواقع الدولي.

المطلب الأول: سيادة الدولة الوطنية: مقاربة معرفية.

سنحاول التعرض لمختلف العناصر المميزة لظاهرة السيادة سواء تعلق الأمر ببعض التعاريف المقدمة لها، أو بأهم الخصائص المميزة للسيادة، لننتقل في العنصر الأخير إلى البحث في أهم الآثار المترتبة على الدولة باعتبارها صاحبة السيادة.

الفرع الأول: مفهوم السيادة الوطنية.

لطالما اعتبرت السيادة بمثابة وضع قانوني ينسب إلى الدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة، وهي تمثل ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج، ومن مقتضيات هذا السلطان أن يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها إرادتها وحدها.[1] حيث يعرفها الفقيه الفرنسي "جون بودان Jean Bodin"– الذي كان أول من أطر للمفهوم الحديث للسيادة، حيث ارتبط مفهوم السيادة باسمه حسب غالبية الفقهاء[2]– في كتابه "الكتب الستة للجمهورية" بأنها: " السلطة العليا على المواطنين والرعايا، والتي لا تخضع للقوانين"، ويضيف قائلا بأن السيادة هي سلطة القيادة والإكراه دون أن تكون هي محل قيادة أو إكراه من أي كان على وجه الأرض.[3] فالسيادة حسب بودان لا تظل قائمة إن لم تكن القوة التي تؤسسها دائمة، وإن لم تكن مرتكزة على تمييز واضح بين الدولة والحكومة، وعلى عدم قابلية الجمهورية للتجزئة، وعلى سمو راسخ.[4] وقد ترجمت هذه التعاريف المقدمة للسيادة فيما كرسه سلام واستفاليا لاحقا، الذي أرسى معالم الدولة السيدة في: الدولة التي تمارس سلطة شاملة وعليا وغير محدودة وحصرية فوق الأراضي المخصصة لها، حيث ارتبطت الدولة السيدة بغياب أي سلطة أعلى منها.[5]

وتقوم السيادة عند عدد كبير من الدارسين على ركيزتين أساسيتين: داخلية وخارجية، فبالنسبة للمجال الداخلي تغطي السيادة كل حقوق السلطة العليا في الدولة، وهو حق اتخاذ القرارات العليا فوق أرض الدولة بواسطة نظامها السياسي. أما

---

[1] عبد الرحيم حافظ وآخرون، السيادة والسلطة: الآفاق والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 120.

[2] يرى الأستاذ بن عامر تونسي في تأصيله التاريخي للسيادة بأن فكرة السيادة وإن ارتبطت باسم الفقيه الفرنسي جون بودان إلا أن هذا الفيلسوف لم يكن هو مبتدعها، فقد ادعت دول كثيرة قبله لنفسها السلطة العليا داخل أقاليمها واستقلالا مطلقا عن أية سلطة خارجية، إلا أن استعمال الفيلسوف الفرنسي لهذا التعبير في كتابه "الجمهورية" عّم استعماله في الكتابات =السياسية والمراسلات الديلوماسية والمعاهدات الدولية، كما أنه ساهم في تحديد العلاقة بين فكرة السيادة وفكرة الدولة، مؤكدا على أن السيادة عنصر جوهري للدولة التي لا تظهر إلا بها وتزول بزوالها، نقلا عن:

بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 90.

[3] محمد فتح الله الخطيب، مبادئ العلوم السياسية وتطور الفكر السياسي، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1991، ص 111.

[4] برتراند بادي، عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة: لطيف فرج، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001، ص 28.

[5] جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 42.

المجال الخارجي فتعني السيادة اعتراف الدول الأخرى بها،[1] حيث تتطلب السيادة الخارجية الاعتراف من قبل الدول الأخرى المعترف بها بالطريقة نفسها، أي الاعتراف بأن هذا الكيان يُعدُّ واحدا منها. والسيادة بهذا المعنى تتضمن علاقة المساواة الرسمية. فكما يصفها "كينيث والتز Kenneth Waltz" بأنه لا يوجد بين الدول السيادية أحد له الحق في إصدار الأوامر، ولا أحد مطلوب منه الطاعة.[2]

الفرع الثاني: خصائص السيادة الوطنية.

استنادا لما سبق يمكن إجمال خصائص السيادة فيما يلي:[3]

أولا – شاملة.

أي أنها تطبق على جميع المواطنين في الدولة، ومن يقيم في إقليمها، بمعنى شمول السيادة للإقليم وما عليه من أشخاص، أموال، ثروات... باستثناء ما يرد في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل دور السفارات، فليس هناك من ينافسها في الداخل في ممارسة السيادة.

ثانيا– لا تقبل التصرف.

ويقصد بذلك عدم جواز التنازل عنها، بمعنى أن الدولة لا تستطيع أن تتنازل عن السيادة لأنها إذا تنازلت عنها فقدت ركنا من أركان قيامها، فالدولة والسيادة مفهومان متلازمان ومتكاملان لا يجوز التصرف فيهما.

ثالثا– مطلقة.

بمعنى أنه ليس هناك سلطة أو هيئة أعلى منها في الدولة، فهي بذلك أعلى صفات الدولة، ويكون للدولة بذلك السلطة على جميع المواطنين، ولا مكان لسلطة منافسة أو معارضة.

رابعا– دائمة.

بمعنى أنها تدوم بدوام قيام الدولة والعكس صحيح، أي أن بقاء السيادة ببقاء الدولة وانتهاؤها بانتهاء الدولة، وبهذا المعنى فإن السيادة تكون شبيهة بحرية الفرد التي لا تنتهي إلا بانتهائه.

خامسا– عدم القابلية للتقادم.

أي أن السيادة لا تسقط حتى ولو توقف العمل بها لمدة زمنية معينة سواء كانت هذه المدة طويلة أو قصيرة، كما في حالة الدول المستعمرة سابقا، والتي عادت عن طريق مبدأ الانبعاث أي بعد استقلالها.

---

[1] عبد الرحمن بن شريط، **الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة**، (أطروحة دكتوراه)، الفلسفة، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2010–2011، ص 45.

[2] عبد الله بن جبر العتيبي، مرجع سابق، ص 80.

[3] أميرة حناشي، **مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**، (مذكرة ماجستير)، الحقوق، جامعة قسنطينة، 2007–2008، ص ص 19–20.

سادسا- لا تتجزأ

بمعنى أنه لا يوجد في الدولة الواحدة سوى سيادة واحدة لا يمكن تجزئتها، وذلك مهما كان التنظيم الدستوري أو الإداري لهذه الدولة، فسواء أكانت دولة موحدة أم اتحادية، أو كانت تتبع نظام اللامركزية أو المركزية الإدارية، فإنها على كل حال ذات سيادة واحدة.

الفرع الثالث: الآثار المترتبة على السيادة الوطنية.

استنادا إلى مفهوم السيادة فإنه يترتب على الدولة مجموعة من الآثار، منها:[1]

1- تمتع الدول بالحقوق والميزات الكامنة في سيادتها كلها، سواء على الصعيد الدولي كإبرام المعاهدات الدولية، وتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وإثارة المسؤولية الدولية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أصابتها أو تصيب رعاياها أو إصلاح هذه الأضرار. وعلى المستوى الداخلي فللدولة حق التصرف في مواردها الأولية وثرواتها الطبيعية، كما يمكنها اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة حيال الأشخاص الموجودين على إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم كمواطنين أو أجانب.

2- المساواة بين الدول، إذ يترتب على السيادة كذلك أن الدول متساوية قانونا، إذ ليس هناك تدرج في السيادات، معنى ذلك أن الحقوق والواجبات التي تتمتع أو تلتزم بها الدول متساوية من الناحية القانونية، حتى ولو كان هناك خلاف بينها من ناحية الكثافة السكانية أو المساحة الجغرافية أو الموارد الاقتصادية.

3- وأخيرا يترتب على فكرة السيادة عدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى، إذ يحظر القانون الدولي تدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، فكل دولة حرة في اختيار وتطوير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي دونما تدخل من جهة أخرى.

المطلب الثاني: السيادة الوطنية في مواجهة تأثير العولمة.

لقد حاولنا من خلال هذا العنصر التعرف على أهم ما ميّز عالم ما بعد الحرب الباردة والذي كانت له انعكاسات في كل المجالات، ألا وهو ظاهرة العولمة، ونظرا للارتباط الوثيق بين بروز هذه الظاهرة وبين مختلف التغيرات التي طرأت على مفهوم السيادة، كان من الضروري التعريج على هده المحطة التاريخية.

الفرع الأول: مفهوم العولمة.

يأتي مفهوم العولمة في طليعة المفاهيم الجديدة في دراسات العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تجمع المراجع المختلفة على أن مفهوم العولمة حديث الظهور، كما أن عدوى "العولمة" قد أخذت بالانتشار في كل ما يتصل من تفكير في العلاقات الدولية منذ نهاية حرب الخليج الثانية التي أعلنت ةلادة ما يسمى "النظام العالمي الجديد"، وبهذا الصدد يرى العديد من الباحثين أن العولمة هي "مرحلة ما بعد الاستعمار" مؤكدين أنها عملية متصلة مع ما قبل الاستعمار، أي أنها استعمار بطريقة وصورة حديثة. هذا في حين أن هناك من ينظر إلى العولمة على أنها اجتياح للنموذج الغربي الذي يريد أن يصب العالم كله داخل القالب المكون لهذا النموذج على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والقيمية والثقافية والعسكرية.

فالعولمة بصفة عامة تشير إلى التغيرات التي طرأت منذ سقوط جدار برلين، تلك التغيرات التي تميل إلى اعتبار أن هيكلة العالم إلى دول تتبع ساسات مستقلة هي هيكلة لم تعد قادرة على مواجهة تحديات العصر الحالي، وعلى الرغم من

[1] المرجع السابق، ص 20.

أن الجانب الاقتصادي هو الجانب الأكثر إثارة للجدل، فإن العولمة تعد ظاهرة متعددة الأشكال لا تقتصر فقط على هذا الجانب، وإنما تمتد لتشمل المجالات الثقافية والبيئية والسياسية والقانونية.[1]

والجديد في العولمة هو ظواهر: الاستعجالية، والتسارع، والآنية... إذ وللمرو الأولى في تاريخ العالم يعاد النظر في العلاقة بالزمان والمكان بهذه الجذرية، بحيث لا توجد نظرة محددة عن المستقبل، مع انقطاع المجتمعات البشرية عن الماضي وانحصار اهتمامها بالوقت العالمي الحقيقي (الحاضر/ الآني).[2]

وتتضمن العولمة بروز عالم بلا حدود جغرافية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو سياسية، وأن هناك عولمات كثيرة، أما العولمة الكاملة فإنها لم تحدث بعد لأنها تحتاج إلى ثقافة عالمية واحدة وقيام حكومة موحدة. وعلى الرغم من أن تعريفات العولمة متنوعة وتختلف من باحث إلى آخر، ومن مفكر إلى آخر، إلا أنها استطاعت أن تجمع بينهم جميعا أفكارا مشتركة وقواسم محددة أهمها:[3]

1- تجاوز الأفكار والخبرات والنظم والسلع والمشكلات لبيئتها المحلية، وعبورها للحدود السياسية والجغرافية على مستوى العالم،

2- تسارع وتيرة الاتصال الدولي تتقدم وسائلهم ما سهل انتقال كل ما يراد نقله،

3- يتفق معظم الباحثين على أن الهدف من العولمة هو هيمنة دول المركز القوية، وفرض أفكارها على دول الأطراف الضعيفة،

4- تراجع قيمة الحدود السياسية وتآكل دور الدولة القومية، وانتهاء هيمنتها السياسية والاقتصادية، وذوبان الحدود والعوائق أمام كل المعطيات والعناصر المكونة للعولمة،

5- قيام نظام العولمة على عدم الاكتراث بالخصوصيات المحلية والتراثية والبيئية للدول والشعوب، لأن العولمة تصنع بآلياتها الجبارة الميزات والخصائص التي تنسجم مع رواجها ومصالح القائمين عليها.

الفرع الثاني: العولمة وفكرة إلغاء الحدود.

في الواقع إن البيئة المحيطة بالدول قد تغيرت منذ ما يقرب عن عشرين عاما نتيجة للعولمة. فهناك أولا تداخل الاقتصاديات الذي أصبح أكثر وضوحا، فالتغيرات التي تحدث في منطقة ما من العالم قد تؤثر على مناطق أخرى بعيدة عنها جغرافيا، الأمر الذي يزيد من الاعتماد المتبادل بين أنظمة الدولة القومية. كما ان بعض التحديات الواجب على الدول القومية مواجهتها لا يمكن معالجتها على المستوى الوطني، ونقصد بصفة خاصة الجريمة المنظمة، وقضايا البيئة، وانعدام التوازن بين الشمال والجنوب، والإشكاليات المرتبطة بالهجرات الدولية. إن هذا التزايد في التعقيد البيئي ةالامور الاحتمالية يجب أن يدفع النظم السياسية إلى إعادة التفكير في العلاقة بين العولمة وما هو محلي.[4] فلا ريب بأن العولمة تعيد منح

---

[1] عبد الرحيم حافظ وآخرون، مرجع سابق، ص ص 121-122.

[2] لورينا باريني، دول وعولمات: استراتيجيات وأدوار، ترجمة: نانيس حسن عبد الوهاب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2007، ص 30.

[3] عبد العزيز المنصور، "**العولمة... والخيارات العربية المستقبلية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009، ص 561.

[4] عبد المجيد راشد، "**تحليل مضمون العولمة**"، تاريخ النشر: 2006/11/26، تاريخ الإطلاع: 2019/12/3، (14:35)، من الموقع: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=81803&r=0

المحلي دورا كانت الجغرافيا الوطنية قد جردته منه فيما مضى. أين كان نقطة راسخة خاضعى للسيادة.[1] وعليه يمكن القول ان العولمة أسهمت إلى حد بعيد في جعل النظام الواستفالي نظاما قديما بائدا.[2]

أكثر من ذلك يجادل العديد من الباحثين بان عمليات العولمة الحالية، وصعود فواعل غير الدولة، وانتشار معايير حقوق الإنسان كلها مؤشرات تدل على أن سيادة الدولة الوطنية في حالة انحسار، وهنا يمكن الإشارة إلى وجهة نظر "سوزان سترانج Susan Strange" التي تجادل بأنه تتم الآن إزاحة منظومة واستفاليا عن موقعها المركزي بواسطة التغيرات الكونية الواضحة في عالمنا المعاصر.[3]

إن تراجع دور الدولة وسيادتها في ظل العولمة مقابل صعود فاعلين آخرين في سلم العلاقات الدولية، يسعون إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والاندماج الدولي بحيث تكف الدولة عن مراعاة السيادة التي تأخذ في التقليص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها، في المجالات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وغير ذلك، يعني أن السيادة لا تكون لها الأهمية ذاتها، فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية ولكن من الناحية العملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية، ما ينتج عنه أن حريتها في التعريف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة، ويؤكد ذلك ما قاله البعض أن عمليات العولمة تقوض القاعدة الأساسية للمنظومة الدولية _سيادة الدولة الوطنية_ وأن انحدارها _السيادة_ يمثل تحولا ثوريا في البيئة الواستفالية للمنظومة الدولية.[4] أكثر من ذلك العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن تيعمل على التفتيت والتشتت وإيقاظ أطر الانتماء إلى القبيلة والطائفة والتعصب، وذلك بعد أن تضعف إرادة الدولة وهوية الوطن، لاسيما وأن سقوط جدار برلين سنة 1989 دشّن على المستوى الدولي مرحلة جديدة فيما يخص الصراعات الإثنية الداخليةن حيث ظهرت في العالم بوادر تشجيع أشكال التعدد الثقافي المبنية على أساس احترام حقوق الأقليات.[5]

وبناء عليه فشرعية السيادة تواجه –كما ذهي إلى ذلك "برتراند بادي Bertrand Badie"– مزاحمة من شرعيتين أخريين، تلك النابعة من السوق الذي يعلي من شأن مبادئ النفعية والانفتاح، وتلك النابعة من الأولية الثقافية التي تعلي من شأن الهوية، والاستبعاد، وعلى الأرجح لم بعد في استطاعة الدولة صاحية السيادة المحافظة على هذا التوازن بين هاتين الصيغتين اللتين من الغريب أن كلا منهما تلقة التشجيع من جانب العولمة، وبذلك تقوم الدولة صاحبة السيادة بالتراضي وبالتحالف وبالمناورة وفقا لأشكال تبدو في بعض الأحيان غير متسقة.[6] ولعل هذه الممارسة المزدوجة المحفوفة بالمخاطر تمهد لإعادة تشكيل الحياة الدولية: الدولة مدعوة للانفتاح، وبعضهم يقول إلى التدخل بل والتطفل، وعند تنفيذها لهذه المهمة تـّواجه أكثر فأكثر. وهكذا تستدرج الدولة إلى الفعل بالمخالفة مع المبدأ الذي يؤسسها، وإلة قبول التعايش مع فاعلين آخرين يفلتون من سيادتها.[7]

---

[1] لورينا بارينى، مرجع سابق، ص 37.

[2] برتراند بادي، مرجع سابق، ص ص 168–169.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 43.

[4] عبد الله بن جبر العتيبي، مرجع سابق، ص 72.

[5] المرجع نفسه، ص 73.

[6] باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة: المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2011، ص 15.

[7] برتراند بادي، مرجع سابق، ص 19.

بالخلاصة يمكن القول أن الدولة الوطنية في عالم العولمة أصبحت تصير في اتجاهين يهددان بانتزاع سيادتها الوطنية لصالح كيانات جديدة فوق وطنية أو تفكيكها إلى كيانات إثنية عصبوية دون وطنية تفقد الدولة في ظلها طابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتجددة، بدخول الدولة في صراع للهويات والحروب الأهلية التي تهدد بتفتيت السيادة، وتمزيق الوحدة الوطنية، ما يؤدي إلى انفراط عقد الدولة إلى مرحلة أسماها برهان غليون "التعويم التاريخي للمجتمع".[1] فبالرغم من أن السيادة مطلقة بالأساس إلا أن العديد من العوامل الداخلية والخارجية تحول دون ذلك فتضع قيودا عليها، مما دفع إلى القول بأن السيادة نسبية، لكن هذه النسبية تكثر عند الدول التي تعصف بها عوامل كابحة لسيادتها وتقل عند الدول التي تتميز بقدرتها على دحر العوامل التي تحد من سيادتها، فبعض المؤثرات على السيادة تأتي بسبب ظروف غير مباشرة مثل خلل في الموازين الدولية، والثورة التكنولوجية المتسارعة، وترتيبات التكامل الإقليمي والعالمي، ما يستدعي ترميما دائما وتهديلا مستمرا على ضوابط الحفاظ على السيادة من قبل الدول، لأن هناك دائما إمكانية خسارة جزء أو مظهر من مظاهر السيادة، لذا فالدولة اليوم في سباق محموم من أجل الحفاظ على سيادتها وصيانتها من أي تهديد.

لقد أصبحت الدولة بموجب ما سبق عرضه في وضع وسط بين ما يتطلبه المجتمع والوضع الدولي ككل، وبين ما تتطلبه سيادتها وإستقلالها، وهذا ما خلق أزمة اتصال بين الدولة والمجتمع الذي تنظمه، والتي انعكست على المستوى الأدائي لكل منهما، كونها فتحت المجال أمام النزاعات القبلية والعرقية للظهور وبقوة.[2] وهذا الواقع الجديد فرض على الدولة عدة قيود تمس بسيادتها الذاتية، إذ أصبح مبدأ السيادة لا يبرر عجز الدولة عن أداء مهامها المتعلقة بحماية الأغراد وتحقيق الأمن والعدالة في الفرص، فالسيادة أصبحت مرتبطة بعدة معطيات كالوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما أصبح تقدير الأوضاع الداخلية في الدولة من اختصاص فواعل خارجيين مستقلين عنها. كل هذه العوامل أدت إلى تغير الموازين بين الدولة والمجتمع على انها المصدر الوحيد للشرعية والسلطة.[3] هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت الإشكاليات المرتبطة لعلاقة الإنسان ببيئته، وربطه لعلاقات اقتصادية واسعة تشكل بحق قضايا تستوجب عملا جماعيا من قبل الدول. وفي هذا الإطار تعد التكتلات الإقليمية موضوعا مميزا للعمل وللتفكير بشأن مواجهة الأخطار الخارجية المحتملة أو المؤكدة على الأقل على المستوى الإقليمي.

المبحث الثاني: السيادة الوطنية ومعضلة التفكك والتحول.

لطالما أظهر الواقع الدولي صورتين متناقضتين لمفهوم السيادة: صورة لمجتمعات تقليدية تخترقها انقسامات عمودية عميقة الغور في التاريخ، لا تتصل مباشرة بغناه أو فقره، ولا مساحته أو مناخه، أو عدد سكانه، على الرغم من أهمية هذه العوامل وغيرها في تكوين المجتمعات والدول، بل وتتصل مباشرة ببنيته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية ونظامه السياسي. ويبدي في الوقت نفسه صورة مجتمعات حديثة تتجه نحو الاندماج والتكتل الإقليمي بخطى ثابتة رغم الصعوبات والعقبات والموانع التي تعترضها،[4] ويشير ذلك كله إلى وجود ظاهرة معقدة تحتاج إلى مزيد من البحث، وهي أن المجتمع الدولي يتفتت اجتماعيا وسياسيا بفعل تزايد عدد الدول الجديدة التي تخرج من أرحام دول قائمة، وتنامي الهويات الفرعية

---

[1] برهان غليون، نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1995، ص 198.

[2] برتراند بادي، مرجع سابق، ص ص 18-19.

[3] جمال درويش، **الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحداثة**، (مذكرة ماجستير)، العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص 172.

[4] المرجع السابق، ص 174.

من ناحية، ولكنه من ناحية أخرى يتكامل ويترابط اقتصاديا.[1] وهذا ما سنحاول عرضه من خلال هذا الشق من هذه الدراسة، بالتطرق أولا لخيار تفكك السيادة، لنتبعه بالخيار الثاني، والمتمثل أساسا في وضع السيادة في ظل المجتمعات الإقليمية.

المطلب الأول: واقع السيادة الوطنية في ظل سيادة الولاءات الفرعية.

سنحاول من خلال هذا العنصر إلقاء نظرة على مفهوم الاندماج الاجتماعي، لننتقل بعدها للحديث عن تبعات غياب اللحمة الاجتماعية بين مختلف مكونات الدولة- أزمة الاندماج الاجتماعي- لتكون بوابتنا للعبور نحو فهم واقع السيادة الوطنية في حالات كهذه.

الفرع الأول: المقصود بأزمة الاندماج الاجتماعي "الاستبعاد الاجتماعي".

يعد تحقيق الاندماج بين المكونات الثقافية بمثابة الغاية الأهم في مشروع بناء الدولة- الأمة، بحيث تجري عمليات الاندماج في شتى صعد الدولة وهياكلها لتتمكن من بناء كيان سياسي جديد زمتمايز عن جميع الكيانات والجماعات المكونة له، والدولة بهذا المعنى كيان مشترك من حيث شعور الأفراد والجماعات تجاهه بحس المقاسمة والمشاركة. وعليه فالاندماج هو بمثابة العملية التي توحّد جماعات متباينة بعضها عن بعض ثقافيا واجتماعيا وذلك في إطار وحدة إقليمية واحدة، ومن ثم إنشاء هوية قومية جامعة.[2] وعليه فالاندماج يعمد إلى الدفع باتجاه بناء مجتمع سياسي متناغم سياسيا وثقافيا من حيث قيام التطابق بين الدولة بوصفها وحدة سياسية، والأمة بوصفها وحدة ثقافية.[3]

ولا يكون عادة ثمة حديث عن الاندماج إلا ويقّدم نقيضا للإقصاء أو الاستبعاد أو ما يعرف بأزمة الاندماج الاجتماعي. تتعرف هذه الأخيرة بأنها حالة تعيشها الجماعات الخارجة عن نطاق المشاركة الرسمية، السياسية والاقتصادية داخل أي مجتمع. وهي بهذا المعنى يقصد به "قضم" حث بعض أفراد المجتمع في التمثيل السياسي الملائم، وفي التمتع بمنافع المجتمع وثرواته، وفي كبح حقهم في التعبير عن هويتهم الثقافية والدينية عموما. وهي تمثل حالة من حالات غياب العدالة التي ينتج منها عدم مساواة، وسياسات معلنة ومستترة تميز بين أفراد المجتمع لأسباب تتعلق باختلاف الآخر في العرق أو الدين أو الطائفة أو الطبقة أو الثقافة أو الحالة الجهوية للأفراد: حضر أو ريف أو بدو.[4]

وفي حين يذهب "بهالا Bhalla" و"لابير Lapeyre" إلى أن الاستبعاد الاجتماعي يرتبط بالتغيرات البنائية الاجتماعية- الافتصادية أكثر مما يرتبط بخصائص الأفراد وسلوكياتهم، فالاستبعاد _حسبهم_ يولد حالة من الحرمان تظهر نتائجها الأولية بصورة استقطاب اجتماعي فيما يتعلق بفجوات بين الطبقات العليا والدنيا، وكذلك التشظي الاجتماعي ونقص الحماية، بالإضافة إلى أنه يخلق أومة في التضامن الاجتماعي.[5] ويذهب آخرون إلى اعتبار أن أزمة الاندماج الاجتماعي بمنزلة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزا متميزا على حساب جماعة أخرى من خلال عملية

---

[1] لورينا باريني، مرجع سابق، ص 41.

[2] أحمد بلعبكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القاهرة، 2014، ص 93.

[3] رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد، "**نموذج الدولة- الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، المجلد 2012، العدد 33، فيفري 2012، ص ص 121-122.

[4] المرجع السابق، ص 123.

[5] أحمد بلعبكي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 56-57.

إخضاعها.[1] كما أن الاستبعاد الاجتماعي ليس أمرا شخصيا يخص فردا واحدا أو أفرادا بعينهم، أو نتيجة تدني القدرات الفردية للبعض دون الآخرين، بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة ورؤى تسود ومؤشر إلى تأدية هذه البنية وظائفها. كما أنه لا يمثل في حد ذاته موقفا سياسيا أو طبقيا أو دينيا أو عرقيا، وإنما هو جماع ذلك كله.[2] وعلى العموم تشير أزمة الاندماج الاجتماعي إلى ثلاث مفاهيم أساسية هي:[3]

أولا – التمييز:

يقصد بالتمييز العمليات الاجتماعية والمؤسسية والقانونية والثقافية التي تميز بين الناس على أساس صفات غير إرادية مثل الجنس، الدين، العرق، الإعاقة، المرض، اللغة، المواطنة والمكان. وهذا التمييز بمكن أن يعوق الحراك الاجتماعي، ويعرقل الحصول على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، الرعاية الصحية، ويحول دون المشاركة السياسية ودخول سوق العمل.

ثانيا – الحرمان:

الحرمان ليس فقط الحرمان المادي الناتج من عدم القدرة على سد الحاجات الأساسية أو إعالة الذات أو الأسرة، بل المساس بالحق في الحصول على خدمات اجتماعية أساسية مثل الرعاية الصحية، التعليم... وعدم الاعتراف بهذه الحقوق، فالشخص الذي يعاني من أزمة اندماج اجتماعي يمكن أن يكون محروما من المأوى، من التعليم... وحتى من حق الانتماء للمجتمع.

ثالثا – عدم التمكين:

يقصد بعدم التمكين مجموعة من عوامل التمييز أو ظروف الحرمان التي يعيشها فرد أو مجموعة أفراد، فتحد من قدرتهم على تحقيق أي تغيير يعود عليهم بالفائدة، وحالة عدم التمكين لا تعود إلى مفهوم هدم الانتماء فحسب، بل تعود إلى فقدان التماسك الاجتماعي في النسيج الاجتماعي لأي مجتمع.

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن أزمة الاندماج الاجتماعي تتمثل في ضعف الدولة ونظامها السياسي على الاستجابة المتسارعة والتفاعل البّناء مع تنوع الهويات الفرعية، وتفاوت لمصالح الجماعية الذي ينجم في الأصل عن انخراط الدولة ومؤسساتها في مختلف عمليات الاندماج بهدف توحيد مكوناتها الثقافية والسياسية،[4] ولهذا غالبا ما تكون أزمة الاندماج الاجتماعي القاعدة المواتية لانطلاق أي انزلاقات داخل الدولة، وذلك بموجب الاعتبارات التالية:[5]

1- إن استبعاد الدولة للمواطنين بعني إقصائهم عن حقوقهم في قطاعات مختلفة، وأخطر ما في الأمر أن منطق الاستبعاد يعني اختزال القيمة الوجودية للمواطنين كفاعلين لهم حقوق وامتيازات بما في ذلك الهيبة والكرامة، ولذلك يبدو

---

[1] محمد عبد الكريم الحوراني، "**الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي**"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الأردن، المجلد 05، العدد 02، 2010، ص 235.

[2] جون هيلز وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007، ص 11.

[3] المرجع نفسه، ص 24.

[4] حوراء محمد على قاسم، "**الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بسلوك الاحتجاج (رؤية نظرية)**"، مجلة الفلسفة، العراق، العدد 14، 2016، ص 137.

[5] رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد، مرجع سابق، ص 127.

المستبعدون كما لو أنهم يؤدون واجبات دون أن يكون لهم حقوق، وهذا كله يعني ان الاستبعاد يقود ضمنا إلى الحرمان، والذي قد ينعكس في شكل هبة اجتماعية تطالب بالتغيير.

2- أن الحرمان المتولد عن العلاقة الاستبعادية ينتج مشاعر الاستياء، والحقد، والكراهية، والعداء، وتعد هذه الميول بمثابة القاعدة الحافزية للنزاعات الداخلية، وهنا يلعب الزمن دورا بالغ الأهمية في تفاعله مع العلاقة الاستبعادية ليكشق عن انفجار للحروب الاهلية المطالبة بالاستقلال الذاتي وتكوين كيان منفصل.

3- طالما أن أزمة الاندماج الاجتماعي نابعة من رغبة وإرادة أصحاب المواقع العليا في الدلوة، فليس من المستغرب ان تقترن عملية الاستبعاد باستخدام القهر. وهذا بدوره يؤدي إلى تكثيف إضافي ةاحتقان أشد لمشاعر الحرمان كلما تقادم الزمن.

4- إن استمرار أزمة الاندماج الاجتماعي يؤدي إلى تفاعل الحرمان والقهر، مما ينتج مادة نفسية اجتماعية تختزن طاقة هائلة للثوران. ولذلك تنفجر الثورات الاجتماعية دون تخديد ولا تنظيم، وإنما بتلقائية، وعفوية، وانفعالية، واستثارة تفاعلات تاريخية وحدث مثير. قد تنتهي بتفكيك الدول أو انهيارها.

الفرع الثاني: التوجه نحو تفكيك السيادة.

لطالما ارتبط نشاط الدولة بالحرص على توليد حس الانتماء المشترك بين شتى الجماعات الثقافية، وذلك عبر اجتذاب الهويات الفرعية، ودفعها صوب الانخراط في مؤسسات الدولة، وتلبية مطالبها بالشكل الذي يشعر الأفراد عموما بقوة الدولة المادية منها والمعنوية، وضرورة استمرار وجودها لإشباع تلك المطالب والحاجات، ومن ثم توليد حس الانتماء إلى الدولة ومؤسساتها من حيث اعتبارها مشتركا عاما. كما ان استمرار وجودها واجب عام ومقدس، وعلى الرغم من أنها قد تشهد في سيرورتها هذه علاقات تنازعية، إلا أن التنازع هنا غالبا ما يكون بنّاء على يصب في صالح دوام وجود الدولة لا زوالها.[1] والدولة بهذا المعنى دولة قوية قادرة على الحفاظ على استمرارها ووجودها، فوفق التصنيف الذي قدمه "جويل ميغدال J. Migdal" للدولة القوية في مقابل الدولة الضعيفة في ضوء علاقاتهما بالمجتمع، فالدولة القوية بالنسبة إليه هي ذات التغلغل في مجتمعها، تلك التي تكون قيمها السياسية والاقتصادية في مصلحة مجتمعها، إذ تعلى فيها قيم المواطنة والتضامن والثقة بين مكونات المجتمع المختلفة. كما تعلو في هذا المجتمع الروابط الأفقية القائمة على القواسم الفكرية والسياسية المشتركة، والمؤطرة في الأحزاب السياسية والنقابات وتنظيمات المجتمع المدني. وتتكامل فيه تنظيمات المجتمع مع الدولة في تحقيق أهداف المجتمع ومصالحه، ولا يقوم الخلاف بين الدولة وهذه التنظيمات على أسس شخصية أو دينية أو قبلية أو عرقية، وإنما على أساس اختلاف طبيعة البرامج والسياسات، وبالمقابل فإن الدولة الضعيفة وفق ميغدال هي العاجزة عن تنمية مجتمعها وتحقيق مصالحه، وهي في هذا تتخذ موقفا عدائيا منه وتناهض تنظيماته المدنية وأحزابه السياسية، وتنعدم فيه الثقة بالدولة.

وتنزع الدولة في هذا النموذج نحو تكريس الروابط العمودية القائمة على القبيلة والعشيرة والدّين والانتماءات الإثنية الأخرى، وهو ما يكّون مجتمعا ضعيفا تتكرس فيه الإخفاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وينتشر فيه

[1] محمد عبد الكريم الحوراني، مرجع سابق، ص 240.

الفساد والمحسوبية، ويعمل أفراده من أجل مصالحهم الشخصية وتوزيع المنافع والخدمات في ضوء انتماءات الأفراد الإثنية، ومدى قربهم من مركز السلطة أو من الممسكين بها.[1] ما ينعكس مع مرور الوقت سلبا على استمرارها وعلى وحدتها.

بصيغة أخرى تحولت الدولة _الضعيفة_ تدريجيا إلى نوع من الاحتكار السياسي والاقتصادي، ذلك أن الفئات التي سيطرت على هذا الجهاز تعاملت معه بروح تملكية واستفرادية وزبونية، فحرصت على أن تمارس أقصى أنواع الاحتكار للسلطة والثروة، وأن تستبعد فئات أخرى مستقلة ومعارضة في الوقت نفسه، ولم تحرص على إشراكها في الحكم، فكانت النتيجة أن أدت هذه الروح التملكية والاستفرادية إلى تعمق مستويات الإقصاء السياسي وبخاصة الاقصاء الاقتصادي والاجتماعي، وإلى عدم توسيع دائرة المشاركة السياسية، والمساهمة في صنع القرار، وفي عملية تحديث المجتمع. ولعل هذا ما يفسر لماذا بقيت هذه الدول في أغلبها تعبيرا عن أحزاب سياسية أو قبائل أو حتى عشائر وأسر محددة. لهذا تولّد تدريجيا الانغلاق الكبير على الذات وعدم القدرة على التجديد الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وآليات عمله، وعليه يمكن أن نعتبر أزمة الدولة اليوم امتدادا لكل التراكمات من الأخطاء ومن الإخفاقات لتي ولّدت شرخا واضحا بين السلطة والمجتمع.[2]

وبغض النظر إن كان الإخفاق الذي عرفته الدولة الوطنية كليا أو جزئيا، فإنها تلجأ في حالات كثيرة إلى قدر مرتفع من العنف والقمع والاستبداد والاقصاء. ذلك أنها ولدت ضعيفة تحمل في رحمها أزمة محدودية شرعيتها من جهة، ولارتباطها بتجارب الهيمنة الإمبريالية من جهة أخرى، وهو ما يترجم في لجوئها إلى العنف لتجاوز الضعف من ناحية، ولحل مشكلة المشروعية من ناحية أخرى.[3] وقد كانت النتيجة الأساسية لكل هذا هو تراجع مكانة الدولة عموما، وتخليها عن أغلب وظائفها باستثناء الوظيفة القهرية. وربما دللت عبارة "دانيال بل Daniel Bell" على أن الدولة المعاصرة أصبحت "أكبر من المشكلات الصغرى، وأصغر من المشكلات الكبرى" بوضوح على مأزق الدولة الوطنية.[4]

وينتج عادة من سياسات الاستئثار بالقوة ومصادرها والاقصاء تنامي ما قد يسمى الشعور الجمعي بالإضطهاد أو المظلومية. وربما تؤدي مثل هذه السياسات إذا ما وقعت على مجموعة محددة: عرقية أو دينية، أو قبلية، إلى تضخيم ما يسمى "التضامنية الهوياتية"، أي التعاضد فيما بين أصحاب الهوية الواحدة في مواجهة أصحاب الهويات الأخرى، أين يصبح التمايز الثقافي قاعدة اللعبة السياسية،[5] إذ غالبا ما تتحول مطالب الجماعات الاجتماعية إلى مطالب سياسية تتجاوز مطلب تحقيق العدالة والمساواة إلى مطالب ذات ضبغى استقلالية عن الدولة.[6] وما يزيد من فشل الدولة، وبالتالي تراجع سيادتها تنامي العنف الإجرامي، فمع ضعف السلطة المركزية يصبح القانون شبه غائب، وهو ما يجعل العصايات الإجرامية تسيطر على شوارع المدن، كما تنتشر تجارة السلاح والمخدرات، لتصيح قوات الشرطة في حالة من العجز والشلل التام، وتغدو الفوضى هي الطابع السائد في الدولة. وهنا يضطر المواطنون الساعون للاعتبارات القبلية للحفاظ

---

[1] رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد، مرجع سابق، ص 129.

[2] أحمد بلعبكي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 55-56.

[3] عبد الرحيم حافظ وآخرون، مرجع سابق، ص 88.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] أحمد بلعبكي وآخرون، مرجع سابق، ص 116.

[6] برهان غليون، مرجع سابق، ص 60.

على ممتلكاتهم ومنازلهم باللجوء لتجار السلاح وقادة الحرب.[1] ما يعني في الأخير أن الدولة دخلت في دوامة العنف والحروب الأهلية.

إن ما يشهده العالم اليوم من تزايد للحروب الأهلية دفع العديد من الدارسين والباحثين لتأكيد فكرة أن الدولة القومية لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها، بسبب تفككها إلى عشرات وربما إلى مئات من الدول القومية الصغيرة تحت دعوى التعبير عن هويات من حقها أن تعبر عن نفسها، وما يجعل من عملية تفكيك السيادة أمرا محتملا تزايد عدد الحروب الأهلية والنزاعات الانفصالية،[2] وما انفصال إقليم جنوب السودان عن دولة السودان في 2011 إلا خير مثال على ذلك.

وتتراجع سيادة الدولة القومية عندما تفقد شرعيتها وسيطرتها الكاملة على إقليمها الجغرافي، حيث تسعى جماعة أو أكثر من المجموعات القوية في الدولة إلى تحقيق استقلال ذاتي وسيطرة ذاتية على جزء من الإقليم الوطني. ويحدث هذا عندما تنحاز الدولة القومية لمصلحة فئة معينة على حساب باقي المجتمع، فيصبح من المتوقع أن يكون الولاء بنسبة أقل، بل وقد يدفع للتمرد على الدولة من خلال المطالبة بالاختصاص بجزء من الإقليم، بما يجعل مشروعية الدولة الفاشلة تتقلص وتنهار.

والدولة المنهارة هي مرحلة نهائية للدولة الفاشلة، وتتسم بوجود فراغ تام للسلطة داخل الدولة، ويعتبر اصطلاح الدولة المنهارة تعبيرا جغرافيا عن انعدام السلطة داخل الدولة. وعندما تنهار الدولة _الصومال، ليبيا، العراق_ يتولى خلال سنوات الحرب الأولى الفاعلون الفرعيون في الدولة زمام الأمور، حيث يقومون بالسيطرة على جميع المناطق في محاولة لتسيير أمور الدولة حتى تخرج من أزمتها. وبالتالي فالدولة المنهارة تمتاز بالفوضى أين يجد تجار السلاح والمخدرات وكرا مناسبا للقيام بأعمالهم مستغلين في ذلك فراغ السلطة في الدولة.[3] وهذه كلها عوامل أدت إلى تراجع الدور التقليدي للدولة ومن ثمة تراجع مظاهر السيادة الوطنية، لاسيما في ظل المآسي الإنسانية التي نتجت عن الحروب الأهلية،[4] وفي هذا الصدد يقول "د. درييف": "إن نظرية الأمة نفسها تقع تحت الضربات الآتية من جهات كثيرة، وربما ستكون العشر سنوات الأولى من القرن الجديد عصرا لتسارع تفتت النظام العالمي المبني على منظومة الدول".[5]

وبحسب بعض الباحثين الذين يطرحون سيناريو تفكيك السيادة بوصفه الأكثر احتمالا فإنهم يذهبون إلى القول أن الثوران الإثني والديني الذي يضرب أنحاء واسعة من العالم سيكون له تداعيات على الدول والحدود والسياسات، فقد مر التفكيك على شرق أوروبا والقوقاز والبلقان لغير مصلحة روسيا التي لا تزال تعج بالإثنيات والقوميات الجريحة أو القلقة والمرشحة للثوران القومي من جديد.[6] كما لا تزال مناطق عديدة في قارة آسيا تسعى للاستقلال واضعة الدولة المركزية على

---

[1] أحمد بلعبكي وآخرون، مرجع سابق، ص 69.

[2] Rotberg Robert I., **"The New Nature of Nation-State Failure"**, The Washington Quarterly, United States of America, Volume 25, Number 03, Summer 2002, p 87.

[3] حسن رزق سلمان عبدو، **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط**، (مذكرة ماجستير)، التاريخ والعلوم السياسية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2010، ص ص 174-175.

[4] Robert I. Rotberg, Op ; Cit, p 87.

[5] ياسين أشرف عبد الله، "**السيادة الوطنية والتدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية**"، مجلة النهضةن مصر، المجلد 15، العدد 03، جويلية 2014، ص ص 45-46.

[6] أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: يونس كامل ديب، هشام حمادي، دار الحصاد، دمشق، 2007، ص 75.

مذبح التفكيك كأبخازيا وأوسبتيا، كما قد تصل إلى دول عملاقة شاع عنها تجانسها كالصين التي تتكون من خليط واسع من الإثنيات والديانات والقوميات المختلفة. أما القارة الإفريقية ودول الشرق الأوسط فهي الأكثر عرضة لهذا السيناريو بوصفها البطن الرخوة لتدخلات القوى الكبرى التي تهدف إلى تفكيك وتمزيق هذه الدول وإرجاعها إلى كيانات عصر ما قبل الدولة المركزية "قبائل وجماعات سياسية وعرقية ومذهبية متحاربة" لاسيما بعد نجاح تجربة جنوب السودان في تفكيك الدولة السودانية إلى قسمين.

المطلب الثاني: السيادة الوطنية في ظل تصاعد فكرة الإقليمية/ الإقليمية الجديدة.

لم يكن التفكك وانتشار الحروب الأهلية هو المآل الوحيد الذي وصلت إليه الدول، بل بالعكس هناك العديد من الدول التي رأت في التكتل الإقليمي الخيار الأفضل في مواجهة التحديات التي من الممكن أن تعترضها خلال تفاعلاتها في الساحة الدزلية حتى تشمن استمرارها، بل وتقوي نفسها، ولكن هذا المنحى اصطدم هة الآخر بمفهوم السيادة في ظل وجود كيانات أكبر من الدولة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه.

الفرع الأول: مفهوم الإقليمية/ الإقليمية الجديدة.

الإقليمية لغة هي اسم مصدر مشتق من اسم "إقليم"، أما اصطلاحا فهي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية، والعولمة التي تستهدف إلغاء الحدود الجغرافية وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر العالم كله. وهذه الحالة الوسيطة تنصرف إلى التفاعلات الإقليمية سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية، وتهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الإنعزال عنه، وتتسم هذه التفاعلات الإقليمية بأنها اختيارية (من حيث المبدأ) كما تتضمن تنازلا عن جزء من سلطة الدولة لقيادة عليا تمثلها وتتصرف باسمها.[1]

وبمعنى أوضح الإقليمية هي عملية تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي بين دول أو أطر تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، وغالبا ما يكون هذا التعاون في مجالات التبادل التجاري وتدفقه، وتتمثل مميزات الإقليمية في النقاط التالية:[2]

1- تنطلق الإقليمية من التعاون وتكثيف العلاقات خصوصا الاقتصادية منها بين مجموعة من الدول من أجل الوصول إلى تحقيق التكامل والاندماج بينها، ويتم ذلك بإزالة الحواجز والقيود المختلفة المفروضة بينها سابقا.

2- تتميز الإقليمية بكونها تتم بين الدول المتجانسة في الخصائص الجغرافية (إقليم جغرافي واحد أو متقارب على الأقل)، الاقتصادية (بين الدول ذات المستويات الاقتصادية المتقاربة)، السياسية (قد تتم بين دول ذات توجهات سياسية متشابهة).

ويرجع الباحثون بزوغ الإقليمية إلى مسببات عديدة، منها الأسباب السياسية والمجسدة برغبة الدول في بلوغ مكانة سياسية كبرى أو انجاز مصالح مشتركة لا يمكن تحقيقها دون تكتلهم سواء عن طريق اتحاد افتصادي أو تكتل سياسي إقليمي، أو لأسباب أمنية تتجسد بحاجة الدول إلى الأمن بسبب سياسات الحرب الباردة بين القوتين العظميين، والى عدم

---

[1] حسن رزق سلمان عبدو، مرجع سابق، ص 175.

[2] صالح رحيمة بوصبيع، موسى رحماني، "**الإقليمية الجديدة بين أطروحة تدويل الأزمات الاقتصادية وردم منافذها: دراسة تحليلية لتداعيات الأومة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري عبر معبر الإقليمية الجديدة**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 02، العدد 08، 2015، ص276.

الثقة بقدرات الأمم في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وبذلك فإن الأقلمة تمثل نشاطا مماثلا لنشاط الدولة الذي يصبح فيه (المحلي) أكثر ارتباطا بـ(الإقليمي)، أي العمليات السياسية والاقتصادية من دون الوطنية، فنحن لا نعيش في عالم بلا حدود، ولكننا نعيش في عالم لم تعد الحدود تمثل فيه حواجز مادية أو فكرية في وجه فيض من التأثيرات العالمية في وجودنا. وبغض النظر عن المعايير المختلفة في تحديد مفهوم الإقليمية، فقد درج العرف على اعتبار التنظيم الإقليمي هو كل تنظيم دولي ضم عددا محدودا من الدول وفق الشروط التي صاغتها الأطراف المشتركة في الاتفاقية المُنشئة له.[1]

في حين يشير مفهوم الإقليمية الجديدة الذي استعمل لأول مرة من طرف "نورمان بالمر Norman Palmer" سنة 1991 إلى تحول إقليم معين من عدم تجانس نسبي إلى تجانس متزايد فيما يتعلق بعدد من الأبعاد خاصة:[2] البعد الثقافي، البعد الأمني، السياسات الاقتصادية والأنظمة السياسية، وعملية التقارب على مستوى هذه الأبعاد قد تكون عملية طبيعية، أو عملية موجهة سياسيا، أو الإثنين معا.[3] فالإقليمية الجديدة اتجاه جديد في التعاون ظهر بعد فترة الحرب الباردة بين عدد من دول إقليم ما لحل خلافاتهم وصراعاتهم. وأكثر ما تشير إلى التعاون والاندماج والتكامل، إذ أنها تتجاوز الأهداف الاقتصادية لتعتنق الديمقراطية وحقوق الإنسان والاهتمامات البيئية والعالمية، والسعي إلى المساهمة في حل الصراعات بزيادة التعاون والثقة، حيث اتجهت معظم دول العالم إلى تبني استراتيجية الانضمام إلى هذا النوع من التكتلات، وقد علق الاستراتيجي الإنجليزي "باغواتي Bhagwati" في هذا الشأن بقوله: "لا يوجد سياسي سعيد ما لم يسعى للانضمام إلى تكتل واحد على الأقل... وهذه المرحلة هي المرحلة التي تعرف بموجة التكتلات الإقليمية الجديدة أو الموجة الثالثة".[4] وبعبارة أخرى فإن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة، والتي تتطلب توفر عدة شروط لقيامها كأن تكون مفتوحة العضوية، توفر شرط عدم المنع، بالإضافة إلى التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة.[5]

وعلى العموم فلمفهوم الإقليمية الجديدة دلالتان، **أولهما فنية:** بمعنى أنه لا ضرورة لوضع تعريف محدد للترتيبات أو التنظيمات الإقليمية حتى يبقى الإصطلاح واسعا عند التطبيق، ويمتد مفهومه ليشمل كل أنواع الاتفاقات والتحالفات والتنظيمات سواء تلك التي تربط بين دول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو بين دول تربطها مصالح مشتركة حتى ولو لم

---

[1] سكينة حملاوي، **انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي– أزمة اليورو**، (أطروحة دكتوراه)، العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016–2017، ص ص 78–79.

[2] مروان سالم العلي، الإقليمية الجديدة والنظام الدولي: دراسة في التأثير والتأثر، دار السنهوري، بغداد، 2017، ص ص 29–30.

[3] وهذه الأبعاد الأربعة هي:

1– البعد الثقافي: عادة ما تأخذ الثقافة زمنا طويلا كي تتغير، لكن ما يهم هنا الثقافة المشتركة التي تكون عادة عبر وطنية، خاصة وأن الحدود القومية في حالات كثيرة ما هي إلا تقسيمات اصطناعية لمنطقة ثقافية كبرى.

2– البعد الأمني: والعامل الحاسم هنا هو تحول النظام الأمني من المركب الأمني إلى الجماعة الأمنية.

3– السياسات الاقتصادية والأنظمة السياسية: التغير في هاذين البعدين يعني بطريقة نمطية السير باتجاه الانفتاح الاقتصادي والدمقرطة.

نقلا عن:

سامية ربيعي، **آليات التحول في النظام الإقليمي –النظام الإقليمي لشرق آسيا–**، (مذكرة ماجستير)، العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007–2008، ص ص 70–71.

[4] المرجع نفسه، ص 70.

[5] مروان سالم العلي، مرجع سابق، ص 31.

تكن متجاورة جغرافيا. **ثانيهما إدارية:** بمعنى أنه من الصعوبة وضع معيار عملي للإقليمية الدولية أو إيجاد قواعد لتحديدها، والإقليمية في نظر هذا الاتجاه تعني "مجموعة من العلاقات الناشئة بين مجموعة من الدول لا يشترط تجاورها جغرافيا، وتعكس إرادتها في التعاون المشترك التي تتوقف طبيعته والمنطقة التي يتم فيها التعاون على رغبة الدول وإرادتها".[1]

مما سبق تتضح أهم سمات الإقليمية الجديدة في النقاط التالية:[2]

1- غلبة الطابع الاقتصادي وأولوية عامل التفاعلات السياسية والأمنية العسكرية والاقتصادية الإقليمية على العوامل الأخرى التي تحدد النظم الإقليمية،

2- تغليب خصائص التعاون والأمن المشترك والتنافس على خصائص الصراع،

3- الانفتاح الجيوبوليتيكي على العضوية بما تضمه من ترتيبات وتنظيمات، بمعنى أن العضوية فيها تجاوزت الإطار الجغرافي التقليدي، لترسم خريطة إقليمية دولية جديدة على أسس سياسية واقتصادية وجيوبوليتيكية،

4- تعد الإقليمية الجديدة مستوى تحليليا متوسطا بين تحليل النظام العالمي، وتحليل السياسة الخارجية للدول،

5- تتسم بكونها عملية لإعادة مأسسة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على نحو يتواءم والمتغيرات العالمية الجديدة، بما يجعل من الكتل الإقليمية حلقة وسيطة بين الدول القومية من جهة والنظام العالمي من جهة أخرى.

6- أن الإقليمية الجديدة تعد منهجا أكثر قدرة على تلبية حاجات الدول في الأمن والمصالح، وهذا ينطلق من الاعتقاد أن إيجاد حلول فاعلة للمشكلات الإقليمية لا يضمنه سوى دخول الدول التي تعنيها تلك المشكلات في تكتلات إقليمية جديدة محددة.

الفرع الثاني: من السيادة الوطنية إلى السيادة الإقليمية.

لقد راحت الحدود تفقد أهميتها كخطوط لإقليم تحت السيادة الكاملة لدولة معينة، نتيجة عدم قدرة هذه الأخيرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، ما يعني الاعتماد على اقتصاد غيرها من الدول، ضف إلى ذلك ما انتاب الحدود الإقليمية الصلبة من تصدع نتيجة التميع الذي خلفته الثورة التكنولوجية وعمليات العولمة، فعلى الرغم من أن الدول احتفظت بموقعها إلى حد بعيد، بيد أنها لجأت في سبيل مواجهة التحديات الجديدة إلى وسائل تنظيمية مستحدثة: المحالفات، الكتل والمنظمات الدولية، وتعمل كل هذه المؤسسات على توطيد سيادة الدول الأعضاء من ناحية، غير أنها تضعف هذه السيادة من ناحية أخرى، ذلك أن هذه المنظمات تصبح بدورها عناصر مستقلة في المجتمع الدولي تحاول تحقيق مصالحها المتميزة عن مصالح كل دولة من الدول الأعضاء، وثمة نوعان رئيسيان من هذه التجمعات الجديدة: الإقليمية والعالمية.[3]

إن اتجاه الاقتصاد العالمي نحو التمركز الإقليمي، أي تكتل الدول بعضها مع البعض الآخر اقتصاديا يعد من أبرز السمات التي ميزت ظاهرة العولمة في الوقت الراهن، وقد كان الدافع وراء ذلط التكتل هة ارتفاع حدة المنافسة الاقتصادية العالمية، حيث وجدت الدول الوطنية نفسها عاجزة عن القيام بدور فعال في هذه المنافسة، مما يشكل تهديدا اقتصاديا لها،

---

[1] علاوي محمد لحسن، "**الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**"، مجلة الباحث، الجزائر، المجلد 07، العدد 07، 2009-2010، ص 109.

[2] مروان سالم العلي، مرجع سابقن ص 34.

[3] المرجع السابق، ص ص 66-75.

فتخلت تدريجيا عن وظيفتها كعنصر داخل العلاقات الاقتصادية الدولية لتسمح للمجموعات أو التكتلات الإقليمية بالقيام بهذه الوظيفة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الكتل الاقتصادية الضخمة تنهض وتقوم عند الدول المتقدمة، بينما نجدها مفككة أو غائبة في الدول النامية والمتخلفة.[1]

لقد تبلورت سياسة التكتل الإقليمي في ظل الظروف المستجدة انطلاقا من أن الدول الصناعية ورغم القوة الاقتصادية التي أصبحت تشهدها كل على حدى، إلا أنها أصبحت تشعر أنها ليست قادرة لوحدها منفردة على مواجهة ظروف المنافسة الحرة مع تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، وأنها أرادت أن تضاعف من فرصها في احتلال مواقع جديدة في الأسواق العالمية من خلال بناء أسواق عالمية وسيطة تكون أكثر قدرة على حمايتها والسيطرة عليها، مما يساعدها على مواجهة المنافسة الحرة بحظوظ أكبر ووجود أقوى. ورغم القيود المفروضة على السيادة من خلال عمليات التكامل الإقليمي، إلا أن الاتجاه نحو تشكيل مجموعات اقتصادية إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي الذي أصبح أكثر جاذبية للمناطق المختلفة من العالم، حيث سعت مناطق مختلفة من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا الجنوبية لمحاكاة النموذج الأوروبي.[2]

وفضلا عن التوجه نحو هملية التكتل الاقتصادي التي شكلت تهديدا لمفهوم سيادة الدولة نجد أيضا أن التطورات الاجتماعية الدولية الراهنة قد انعكست هي الأخرى على تطور مفهوم السيادة، فالانتقال من حالة العزلة إلى حالة التضامن الذي أخذ يظهر في شكل علاقات تعاون بين الدول لمواجهة الحاجات والمصالح الوطنية المتزايدة أدى إلى قيام نظام الاعتماد المتبادل الذي أخذت فيه كل دولة علة نفسها المساهمة في تحقيق مصالح المجموعة الدولية، وهو ما لا يتم إلا بالاعتراف بحد أدنى من الضوابط الضرورية لاستمرار سلامة العلاقات الدولية، وهذه المعطيات الجديدة للنظام الدولي عملت على ترويض مفهوم السيادة الوطنية المطلقة بحيث يتم التخلي عن بعض الحقوق السيادية وفقا لما يتطليه الصالح العام الدولي.[3]فبحسب وجهات نظر كتّاب ومحللين مثل "رايخ Reich" و"أوهماي Ohmae" و"سترانج Strange" فإنه لم يعد في إمكان الماضي أن يكون دليلا لفهم المستقبل حينما نواجه اختفاء الدولية القومية، والجغرافيا، والعمل، والتاريخ. فقد بدأنا في السنوات الأخيرة نمارس حياتنا في عصر يتميز بالتكامل الإقليمي والعولمة الاقتصادية وحدود يمكن النفاذ منها وتجاوزها بسهولة فائقة.[4] لاسيما إذا علمنا أن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي 75% من دول العالم، وحوالي 80% من سكان العالم، وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالميةن ما يؤكد مدى الآصار التي تحملها التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد بصفة خاصة وعلى سيادة الدولة بصفة عامة.[5]

وإذا كنا قد انتقلنا إلى "عصر السيادة الجديدو" التي تعرف بأنها قدرة الدولة على المشاركة في الأنظمة والشبكات والمءسسات الدولية العابرة للحدود التي أصبحت بشكل متزايد جزءا لا يتجزأ من التفاعلات الدولية التي تكمن الحكومات الفردية من العمل معا لتحقيق أهداف مشتركة يكاد يكون مستحيلا أو مكلفا للغاية بالنسبة لدولة واحدة تحقيق ذلك بمفردها. حيث اعتبرت "شايز Chayes" أن المفهوم الإيجابي للسيادة الجديدة هو القدرة على المشاركة في المؤسسات الدولية

---

[1] جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ط 2، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، تهامة، جدة، 1984، ص ص 32-34.

[2] أميرة حناشي، مرجع سابق، ص 26.

[3] Fassue Kelleh, **The Changing Paradigm of State Sovereignty**, (Thesis), Political Science, B. A., Kean University, Union NJ, United States of America, 2010, p 33.

[4] أميرة حناشي، مرجع سابق، ص 03.

[5] عبد الله بن جبر العتيبي، مرجع سابق، ص 72.

بأنواعها... إنها تنطوي على القدرة على التعاون مع الدول الأخرى في التعامل مع المشكلات العالمية والإقليمية، حيث أصبح العالم اليوم نسيجا من الاتفاقيات والمنظمات والمؤسسات الدولية التي تشكل العلاقات بين الدول بعضها مع يعض، وتخترق بعمق اقتصادياتها وسياساتها الداخلية، لاسيما وأن السمات المميزة للنظام الدولي تجلت في الاتصال بدلا من الانفصال، والتفاعل بدلا من العزلة، والمؤسسات بدلا من الفضاء الحر، فالسيادة والاستقلال الذاتي لا معنى لهما ذلك أن السيادة الجديدة هي المكانة، العضوية، وقدرة الدولة على ان تكون فاعلة داخل هذه التكتلات.[1]

على العموم فإن تراجع دور الدولة وسيادتها في ظل العولمة مقابل صعود فاعلين دوليين آخرين في سلم العلاقات الدولية، يسعون إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والاندماج الدولي، بحيث تكف الدولة عن مراعاة السيادة التي تأخذ في التقليص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية، والبيئية، والتكنولوجية... وغير ذلك يعني أن السيادة لا تكون لها الأهمية ذاتها، فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية لكن من الناحية العملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية، مما ينتج عنه أن حريتها في التعريف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة.

خاتمة:

ختاما يمكن القول أن مختلف الثنائيات التي رصدتها المجموعة الدولية بالتوجه نحو التفكك والانشطار، أو الأخذ بمنهج التكتلات الإقليمية، عكست إلى مدى بعيد قوة الدولة وتماسكها في مواجهة العولمة وتحدياتها، فقدرة الدلوة على التكيف مع معطيات المرحلة الجديدو بأبعادها الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية... لا يعني بأي حال من الأحوال انقاص لسيادتها أو خرق لها، بقدر ما يؤكد على فكرة أساسية مفادها أن مبدأ السيادة جاء ليحمي الدولة لا ليخربها. وعليه فقد كان التعنت في الإفراط من استعمال هذا المبدأ السبب الرئيس في تفكك وحدة الدولة، أو على الأقل المساس بأمنها واستقرارها، وعليه فمن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

1- أن أساس التجزئة الدي آلت إليه سيادة الدول ارتبط في الغالب بالنظام الاجتماعي السائد في الدولة، والذي تغذيه التمايزات الثقافية والدينية والعرقية الموجودة سلفا، مقابل اخفاق السلطة الحاكمة في القدرة على الالتفاف حول مختلف مكونات المجتمع ودمجها في صيغة واحدة عنوانها الوطن.

2- أن السيادة التي روّج لها جون بودان في كتبه الستة حول الجمهورية، ومن بعده مؤتمر واستفاليا في 1648 ليست سوى نظرة مطلقة لوجود الدولة في عالم منعزل، فسيادة الدولة اليوم نسبية تترادف وتحقيق الدولة لأمنها واستقرارها، ولهذا فقد كان الفهم الخاطئ لمضمون السيادة هو السبب الرئيس في تفكك الدولة الواحدة لأكثر من وحدة سياسية في حالات عديدة.

3- أن انضمام الدولة اليوم إلى التكتلات الإقليمية لا يعني تنازلها عن سيادتها بقدر ما يعني تحقيقها لأكبر المكاسب بأقل التضحيات، فعالم اليوم يطرح تهديدات أمنية جديدة يستحيل على الدولة بمفردها مجابهتها، أو الحد من اختراقها لها.

---

[1] محمد حشماوي، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، (أطروحة دكتوراه)، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2006، ص 93.

4- ارتبط الاختلاف في توجهات الدول في عالم ما بعد الحرب الباردة بقدرة كل طرف على مواجهة تحديات زوال الثنائية القطبية التي كانت الغطاء الرئيس للعديد من الدول، وبذلك كان منحى كل دولة -سواء التفكك أو التكامل- يعكس إلى حد بعيد قوتها السيادية في التجاوب مع ما تطرحه الساحة الدولية.

كما خلصت الدراسة أعلاه إلى التوصيات التالية:

1- أن سيادة الدولة تبقى في كل الحالات نسبية مرتبطة بالطريقة التي تتكيف بها الدولة مع معطيات الساحة الدولية.

2- أن سيادة الدولة اليوم أصبحت رهينة تحديات عديدة قادرة على أن تخترق الدولة أيا كان وضعها على الساحة الدولية.

3- أن عمليات التفكك أو الاندماج التي شهدتها الدول ارتبطت في كثير من الأحيان بتغليب الجانب السياسي على الاقتصادي والعكس صحيح.

4- أن عمليات العولمة دفعت بالدول لأن تكون في حالة انكشاف لها في منحى إيجابي مثلته التكتلات الاقتصادية، وبمنحى سلبي برز في التفكك والانشطار.

قائمة المراجع:

أ-الكتب:

1- أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: يونس كامل ديب، هشام حمادي، دار الحصاد، دمشق، 2007.

2- أحمد بلعبكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة الأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القاهرة، 2014.

3- باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة: المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2011.

4- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

5- برهان غليون، نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1995.

6- برتراند بادي، عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة: لطيف فرج، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001.

7- جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ط 2، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، تهامة، جدة، 1984.

8- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

9- جون هيلز وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007.

10- هانئ ادريس، المفارقة والمعانقة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2001.

11- لورينا باريني، دول وعولمة: استراتيجيات وأدوار، ترجمة: نانيس حسن عبد الوهاب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2007.

12- محمد فتح الله الخطيب، مبادئ العلوم السياسية وتكور الفكر السياسي، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1991.

13- مروان سالم العلي، الإقليمية الجديدة والنظام الدولي: دراسة في التأثير والتأثر، دار السنهوري، بغداد، 2017.

14- عبد الرحيم حافظ وآخرون، السيادة والسلطة: الآفاق والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

ب-الرسائل الجامعية:

1- أميرة حناشي، **مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**، (مذكرة ماجستير)، الحقوق، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

2- جمال درويش، **الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحداثة**، (مذكرة ماجستير)، العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.

3- حسن رزق سلمان عبدو، **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط**، (مذكرة ماجستير)، التراريخ والعلوم السياسية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2010.

4- محمد حشماوي، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، (أطروحة دكتوراه)، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2006.

5- سامية ربيعي، **أليات التحول في النظام الإقليمي –النظام الإقليمي لشرق آسيا–**، (مذكرة ماجستير)، العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.

6- سكينة حملاوي، **انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي –أزمة اليورو**، (أطروحة دكتوراه)، العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

7- عبد الرحمن بن شريط، **الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة**، (أطروحة دكتوراه)، الفلسفة، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2010-2011.

8- Fassue Kelleh, **The Changing Paradigm of State Sovereignty**, (Thesis), Political Science, B.A., Kean University, Union NJ, United States of America, 2010.

ج-المقالات في المجلات:

1- حوراء محمد علي قاسم، "**الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بسلوك الاحتجاج (رؤية نظرية)**"، مجلة الفلسفة، العراق، العدد 14، 2016، (135-156).

2- ياسين أشرف عبد الله، "**السيادة الوطنية والتدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية**"، مجلة النهضة، مصر، المجلد 15، العدد 03، جويلية 2014، (41-67).

3- محمد عبد الكريم الحوراني، "**الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي**"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الأردن، المجلد 05، العدد02، 2012، (135-156).

4- عبد الله بن جبر العتيبي، "**العولمة وسيادة الدولة الوطنية: بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، المجلد 2009، العدد 23، صيف 2009، (71-112).

5- عبد العزيز المنصور، "**العولمة.. والخيارات العربية المستقبلية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009، (559-581).

6- علاوي محمد لحسن، "**الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**"، مجلة الباحث، الجزائر، المجلد 07، العدد 07، 2009-2010، (107-122).

7- صالح رحيمة بوصبيع، موسى رحماني، "**الإقليمية الجديدة بين أطروحة تدويل الأزمات الاقتصادية وردم منافذها: دراسة تحليلية لتداعيات الأزمة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري عبر معبر الإقليمية الجديدة**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 02، العدد 08، 2015، (275-293).

8- رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين على مجيد، "**نموذج الدولة –الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، المجلد 2012، العدد 33، فيفري 2012، (121-143).

9 - Robert I. Rotberg, **"The New Nature of Nation-State Failure"**, The Washington Quarterly, United States of America, Volume 25, Number 3, Summer 2002, (85-96).

د-المقالات على مواقع الانترنت:

1- عبد المجيد راشد، "**تحليل مضمون العولمة**"، تاريخ النشر: 2006/11/26، تاريخ الاطلاع: 2019/12/3، (14:35)، من الموقع: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=81803&r=0